الصناعة السورية والمستقبل*

مهدى الحافظ **

Abstract

Syrian Industry & The Future

The paper on The Syrian Industry & the Future was submitted and discussed at a seminar held in Damascus 13-14 April 1997. The paper exmined three main topics :

1- The value added decrease in manufacturing industries and the means of increasing it.
2- The gap between imports and exports and the means of closing it.
3- The economic international changes and the ways of adapting with it.

The paper also covered the basic elements of UNIDO'S Country Support Strategy for Syrian Industry as well as a guideline for the establishing and designing of projects and activities for the coming three years.

It recommended a set of measures to promote and develop the manufacruting process in the country through various means and actions among which : Promotion of competitive capablities for the Syrian Industry, training for the development of human resources and industrial management reform, enhancement of the public sector's performance, development of the private sector's contribution to industry, enhance productivity and observe the standards of International quality management and ISO 9000.

These recommecdations are suggested to constitute a Programme of Action for the futurc, aiming at removing the constraints and ensuring a new phase of rehabilitation and advancement of the Syrian Industrial Sector.

* مأخوذة ببعض الاختصار عن ورقة عمل قدمت للمناقشة فى ندوة الصناعة السورية والمستقبل، دمشق ١٣-١٤/٤/١٩٩٧.

** المدير الاقليمى لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) - لبنان.

مقدمة :

تهدف هذه الورقة إلى تركيز الضوء على ثلاث مشاكل رئيسية من تلك التى يواجهها القطاع الصناعى فى سورية، وهى :

١ - انخفاض القيمة المضافة فى الصناعات التحويلية وسبل زيادتها.

٢ - الفجوة بين الصادرات والواردات من الصناعات التحويلية وسبل ردم هذه الفجوة.

٣ - التحديات الاقتصادية الراهنة وسبل مواجهتها.

وسيتم تناول هذه المشكلات من خلال ثلاثة أجزاء رئيسية تشملها الدراسة :

الجزء الأول يتضمن عرضا سريعا لتطور الأوضاع الاقتصادية فى سورية. وفى الجزء الثانى يتم إلقاء الضوء على الوضع الراهن للقطاع الصناعى من حيث طبيعة الأنشطة ، والقيمة المضافة وسبل دعمها، والتجارة الخارجية من الصناعات التحويلية ووسائل زيادة الصادرات. ويبحث الجزء الثالث والأخير فى متطلبات مواجهة التغيرات الاقتصادية الدولية.

(١) تطور الوضع الاقتصادى فى سورية :

مر الاقتصاد السورى منذ عام ١٩٧٠ وحتى الآن بثلاث مراحل مختلفة أثرت بشكل كبير على نموه وأدائه نتيجة مجموعة من العوامل والظروف الداخلية والخارجية التى واجهها خلال هذه المراحل.

تغطى المرحلة الأولى الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠ التى شهدت تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة والرابعة، وقد تم خلال هاتين الخطتين التركيز على القطاع الصناعى حيث شكلت الاستثمارات الفعلية فيه نحو ٣٩٪ و ٤٠٪ من مجموع الاستثمارات الفعلية فى هاتين الخطتين على التوالى. (الجدول رقم ١).

وخلال هذه الفترة تم التوسع الكبير فى اقامة المشاريع الصناعية التى اقيمت أساسا من أجل الاحلال محل الواردات. كما تم فى هذه المرحلة اعادة بناء وتشغيل المنشآت الاقتصادية التى دمرت كليا أو جزئيا فى حرب تشرين ١٩٧٣، وقد تبع هذه الحرب ارتفاع كبير فى اسعار النفط وتدفق المعونات والدعم من الدول العربية النفطية، وهو ما انعكس على زيادة الانفاق الاستثمارى وارتفاع مستوى الاسعار فى السوقين

الداخلية والخارجية. وقد بلغ وسطى معدل النمو السنوى خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ فى الناتج المحلى الاجمالى ٢٠٪ بالأسعار الجارية و٥ . ٥٪ باسعار عام ١٩٨٠ الثابتة.

وتغطى المرحلة الثانية الفترة ١٩٨١-١٩٨٨ حيث تميزت هذه الفترة ببروز عدد غير قليل من المشاكل والصعوبات تمثلت بانخفاض أسعار وتراجع المعونات والدعم العربى وظهور عدد من النتائج السلبية للسياسة التنموية التى اتبعت فى المرحلة السابقة والتى أدت إلى تباين واضح وأحياناً غير مخطط أو مرغوب فى نمو القطاعات الخدمية على حساب القطاعات الانتاجية. كما عانى القطاع الصناعى من تدنى نسبة الاستفادة من الطاقات الانتاجية القائمة وعدم وصول المشاريع الجديدة إلى طاقاتها التعاقدية (الاسمنت الورق ، الاسمدة ، الغزل ..) الأمر الذى أدى الى انخفاض موارد البلد من القطاع الأجنبى وتوقف عدد غير قليل من المنشآت الصناعية عن العمل كليا أو جزئيا بسبب اعتمادها على الموارد الأولية المستوردة وعدم توفر القطع التبديلية اللازمة لها. كما شهدت هذه الفترة التأخير فى تنفيذ مشاريع توليد الطاقة الكهربائية الذى كان وراء أزمة الكهرباء التى عانت منها سورية كثيرا وحتى فترة قريبة.

أما المرحلة الثالثة فتبدأ من أواخر الثمانيات وحتى الآن. وقد شهدت هذه الفترة اتخاذ مجموعة من الاجراءات والتدابير من اجل مواجهة الصعوبات والمشاكل التى برزت فى المرحلة السابقة والتى كانت تهدف إلى ترشيد الاستهلاك وتشجيع التصدير والتوسع فى التنقيب عن النفط واستثماره عن طريق عقود الخدمة مع الشركات الأجنبية وتشجيع الاستثمار وفتح مجالات أوسع للقطاع الخاص للمساهمة بدور أكبر فى النشاط الاقتصادى. وقد شهدت هذه الفترة تطورات ايجابية هامة تمثلت بتحول سورية من بلد مستورد للنفط الى بلد مصدر له حيث ارتفع الانتاج من ١٩٤ ألف برميل يوميا فى عام ١٩٨٦ إلى ٦٠٠ ألف برميل يومياً فى عام ١٩٩٥ يستهلك منها نحو ٢٥٠ ألف برميل محليا والباقى للتصدير وتسديد حصة الشركات الأجنبية فى الإنتاج بموجب الاتفاقيات المبرمة معها . كما تم اكتشاف كميات كبيرة من الغاز تم استخدام قسم هام منها فى توليد الكهرباء وتحويل معمل اليوريا للعمل على الغاز عوضا عن النفتا إضافة إلى إنتاج الغاز المنزلى . وبذلك تحول قطاع النفط إلى المصدر الرئيسى للقطع الأجنبى فى سورية. وقد رافق هذا التطور اتباع سياسة متدرجة فى الإصلاح الاقتصادى وتحرير التجارة وتشجيع الاستثمار وإفساح المجال أمام القطاع الخاص المحلى والعربى والأجنبى فصدر قانون تشجيع الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ . واستمرت عملية تحرير

التجارة وإزالة الفوارق بين أسعار القطع الأجنبى والمضى قدما نحو توحيدها بحيث لم يعد السعر الرسمى يطبق إلا فى حالات محدودة وبعد رفعه أيضا .

كما أدى التوسع الكبير فى المساحات المروية فى الزراعة والمواسم الزراعية الجيدة التى رافقت هذه الفترة والأسعار التشجيعية التى منحت للمزارعين إلى تحسن كبير فى أداء الاقتصاد السورى شمل معظم قطاعاته وبشكل خاص الزراعة والصناعة .

ويوضح (الجدول رقم ٢) بالملحق الناتج المحلى الإجمالى فى سورية خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥

فعلى الرغم من التذبذب فى معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية والثابتة إلا أنه حقق وسطى نمو سنوى ١٩٩٠ - ١٩٩٥ نحو ١٥,٥٪ بالأسعار الجارية و٧٪ بالأسعار الثابتة ، ويعود سبب التراجع الكبير فى معدل النمو فى عام ١٩٩٥ بالأسعار الثابتة والجارية إلى انخفاض أسعار النفط فى ذلك العام وأزمة ضعف السيولة التى عانى منها الأقتصاد والتى أثرت على القطاع الخاص من حيث الاستثمار والاستهلاك المحلى (١)

(١-١) دور القطاع الخاص :

يشكل قانون تشجيع الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ نقطة تحول هامة فى سياسة الحكومة من أجل فسح مجال أوسع أمام القطاع المحلى والعربى والأجنبى من أجل الاستثمار فى سورية، وقد أعطى هذا القانون مجموعة من الاعفاءات والتسهيلات للمشاريع المشمولة به من حيث الاعفاء من ضرائب الأرباح أو الرسوم الجمركية على الآلات ومستلزمات الانتاج والسماح بتحويل المال الخارجى وأرباحه وفوائده بالعملات التى ورد بها.

لقد أدى تطبيق هذا القانون عمليا إلى إقامة صناعات لم تكن موجودة فى سورية سابقا كما سمح بإقامة صناعات كانت محتكرة من قبل القطاع العام وغير مسموح الترخيص لها، وقد بلغ عدد المشاريع التى شارك فيها مستثمرون عرب وأجانب ٤٢ مشروعا تعود إلى عشرين جنسية عربية وأجنبية. (٢) وتؤكد التجربة العملية على ضرورة توفير واستكمال الشروط الضرورية لجذب الاستثمارات إلى سورية وعلى رأسها توفير المناطق الصناعية ومصارف للاستثمار، وإجراء التعديلات اللازمة على القوانين والقرارات التى تعيق هذه العملية، وإنشاء سوق للأوراق المالية إضافة إلى الاهتمام بموضوع

المعلومات الصناعية والتكنولوجية، وتوفير الخدمات الاستشارية المطلوبة والحد من البيروقراطية، وإعطاء المزايا والتشجيعات اللازمة للاستثمار فى المناطق الثانوية وإقامة الشركات المساهمة والمشتركة.

من جانب آخر ارتفع عدد المنشآت الصناعية الخاصة من ٣٠٩٧٤ منشأة فى عام ١٩٩٠ إلى ٣٦٠٢٩ منشأة فى عام ١٩٩٥ والصفة الغالبة لهذه المشاريع هى الصناعات الصغيرة ذات التقانة التى تعتمد على تكثيف العمل، حيث يتراوح متوسط عدد العاملين بالمنشأة فى كل نشاط بين ٣ عمال فى الصناعات النسيجية و٥ عمال فى الصناعات الغذائية. كما يتراوح متوسط رأس المال بين ٠,٣ مليون ل.س فى الصناعات النسيجية و ٢,٥ مليون ل.س فى الصناعات الغذائية.

أدت سياسة تشجيع القطاع الخاص التى اتبعتها الدولة منذ النصف الثانى من الثمانيات وحتى الآن إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص بشكل بارز فى النشاط الاقتصادى ويبين (الجدول رقم ٣) نسبة مساهمة القطاع الخاص فى عدد من المؤشرات.

(١-٢) دور القطاع العام:

مع التشجيع الذى منح للقطاع الخاص والمجالات الواسعة التى فتحت له حتى فى تلك المجالات التى كانت محتكرة من قبل القطاع العام، فان الحكومة السورية ما تزال تعلن تمسكها بالقطاع العام، وتؤكد على دوره وأهميته وتتبنى مفهوم التعددية الاقتصادية الذى يقوم على وجود القطاع العام والخاص والمشترك، وبالتالى فإن الخصخصة غير واردة على الأقل فى هذه المرحلة. وضمن هذا المفهوم تتابع الدولة انشاء المشاريع الصناعية الجديدة التى يتم تمويل معظمها بقروض ميسرة عربية وأجنبية، كما تتابع عملية استبدال وتجديد الالات وخطوط الانتاج المستهلكة فى عدد من المنشآت الصناعية.

وفى أيلول ١٩٩٤ صدر المرسوم التشريعى رقم ٢٠ ليحل محل المرسوم التشريعى رقم ١٨ الذى كان ينظم عمل القطاع العام فى سورية. وقد تضمن المرسوم الجديد إعطاء مزايا وتسهيلات وصلاحيات أوسع للجان الادارية ومجالس الادارة فى جهات القطاع العام عما كان فى السابق، وجعل تعامل هذه الجهات مع الغير كالتاجر، وعلى الرغم من مضى أكثر من سنتين على إصدار هذا المرسوم فإن تعليماته التنفيذية لم تصدر حتى الآن.

ولا شك بأن تنفيذ المشاريع الصناعية الجديدة واستبدال وتحديث عدد من المشاريع القديمة يساهم فى زيادة الانتاج الصناعى إلا أن هذا التوسع فى الانتشار ما لم يترافق مع تحسين بيئة وظروف عمل القطاع العام وإزالة المحددات والمعوقات التى تواجهه، سوف يجعل المنشآت الجديدة تعود للانتاج بنفس ظروف المنشآت القائمة حاليا. كما أن عدم تحسين بيئة وظروف عمل القطاع العام فى ظل المنافسة الشديدة حاليا مع القطاع الخاص من شأنه أن يهدد وجود هذا القطاع ومستقبله.

ويوضح (الجدول رقم ٤) انتاج الصناعات التحويلية فى سورية وحصة القطاع العام فيه.

(٢) الوضع الراهن للقطاع الصناعى :

تمر سورية حاليا بفترة انتقالية هامة ذات تأثير عميق على مشاريع التنمية الصناعية خلال ما تبقى من هذا العقد. وتتمثل ملامح هذا الانتقال بشكل رئيسى بما يلى :

- ادخال اصلاحات أكثر على منشآت القطاع العام الاقتصادية لايجاد أسواق واسعة واقتصاد متوجه نحو التصدير.

- مواجهة التغيرات الاقتصادية العالمية بما فى ذلك التغيرات الدراماتيكية فى علاقات التجارة الدولية والتى أعقبت الانهيار فى اسواق أوربا الشرقية.

- مواجهة التحديات الناجمة عن التطور السريع فى التكنولوجيا الصناعية.

وبشكل عام فان الصناعات التحويلية السورية ليست مهيئة بعد لمواجهة هذه التحديات، ومازال الاقتصاد السورى يعانى من الأداء الضعيف للقطاع الصناعى وسوف يتم التركيز فى هذا المجال على ثلاث قضايا رئيسية تواجه هذا القطاع وهى : انخفاض القيمة المضافة فى الصناعة، الفجوة بين الوردات والصادرات الصناعية ومواجهة التحديات الاقتصادية العالمية.

(٢-١) القيمة المضافة فى القطاع الصناعى :

يتضمن قطاع الصناعة والتعدين فى سورية القطاعات الفرعية التالية : الصناعات الاستخراجية ، الصناعات التحويلية ، الكهرباء والماء .

وقد شهدت الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ تراجعا فى نسبة مساهمة قطاع الصناعة والتعدين فى الناتج المحلى من ٢٠٪ بالأسعار الجارية و٣٠٪ باسعار عام ١٩٨٥ الثابتة فى عام

١٩٩٠ إلى ١٤٪ بالاسعار الجارية و٢٨٪ باسعار عام ١٩٨٥ الثابتة فى عام ١٩٩٥. ويحتل هذا القطاع المرتبة الأولى من حيث المساهمة فى الناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الثابتة ٢٨٪ فى عام ١٩٩٥ فى حين يحتل المرتبة الثالثة بالاسعار الجارية ١٤٪ بعد الزراعة ٢٨٪ والتجارة ٢٥٪. والجدول (رقم ٥) بالملحق يوضح تطور مساهمة قطاع الصناعات التحويلية فى كل من االنتاج والناتج المحلى الاجمالى.

(٢-١-١) الانشطة الصناعية الرئيسية :

يتألف معظم الانتاج الصناعى فى سورية من خمسة أنشطة رئيسية هى :

أ - صناعة الغزل والنسيج والحلج والجلود : ويحتل هذا النشاط المرتبة الأولى من حيث المساهمة فى القيمة المضافة للصناعات التحويلية والتى بلغت فى عام ١٩٩٤ نحو ٢٢,٤٪ أثرتراجع واضح من ٣١,٣٪ فى عام ١٩٩١. ويعتبر هذا النشاط من أهم الأنشطة الصناعية فى سورية سواء من حيث الرساميل المستثمرة (نحو عشرين مليار ل.س للقطاع العام فقط) أو من حيث عدد العاملين (٣٢٦٦٧ فى القطاع العام) أو من حيث إمكانيات التطوير والتصدير . إضافة إلى تنوع منتجاته التى تشمل حلج القطن وغزله ونسجه إضافة إلى إنتاج الألبسة الداخلية والخارجية والجوارب والسجاد . ويحتل هذا النشاط المرتبة الثانية بعد النفط من حيث تأمين القطع الأجنبى فى البلد .

وتظهر سورية فى موقع مسيطر بهذه الصناعة فى منطقة الاسكوا حيث تساهم بنحو ٥٤٪ من القيمة المضافة فى صناعة النسيج فى منطقة الاسكوا(٣) . ويساهم القطاع الخاص بنسبة متزايدة فى القيمة المضافة لهذا النشاط ٤٨٪ فى عام ١٩٨٩و ٦٥٪ فى عام ١٩٩٣ .

ب - الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ : تعتبر هذه الصناعات من الصناعات الهامة فى سورية وذات إمكانيات للتصدير إلى الأسواق المجاورة لم يستفد منها بالشكل المناسب .ويساهم هذا النشاط بنحو ٢٠٪ من القيمة المضافة فى الصناعات التحويلية عام ١٩٩٤ بعد أن كانت مساهمته فى عام ١٩٨٩ بحدود ٢٨,٦٪ وتساهم سورية بأكثر من ثلث القيمة المضافة للصناعات الغذائية القائمة فى منطقة الإسكوا(٤) . كما يساهم القطاع الخاص بنحو ٣٥٪ من القيمة المضافة المتولدة فى هذا النشاط. علما بأن هذه المساهمة قد تراجعت حيث كانت ٥٥٪ فى عام ١٩٩٠ .

جـ - الصناعات الكيماوية ومنتجاتها وتكرير النفط : يعتبر هذا النشاط من الأنشطة الصناعية الهامة التى نمت بشكل ملحوظ خلال الفترة المدروسة فقد ارتفعت القيمة المضافة فيه من ٢٦٩٩ مليون ل.س فى عام ١٩٨٩ إلى ٨٠٥٥ مليون ل.س فى عام ١٩٩٤ وبذلك ارتفعت مساهمته فى القيمة المضافة فى الصناعات التحويلية من ١٦٪ إلى ٢١,٦٪ خلال نفس السنوات .

وتعتبر هذه الصناعة من الدعائم الهامة فى الصناعة السورية حيث تنتج عددا واسعا من السلع مثل الأسمدة والمنظفات والإطارات والأدوية والبلاستيك بالاضافة إلى تكرير النفط الذى يلعب دورا رئيسيا فى زيادة القيمة المضافة لهذا النشاط . وتشكل مساهمة القطاع الخاص فى هذا النشاط نسبة أقل من مساهمته فى الأنشطة السابقة وقد تراجعت هذه المساهمة من ١٨٪ عام ١٩٨٩ إلى ١٦٪ فى عام ١٩٩٤.

د- الصناعات المعدنية المصنعة : أقيمت هذه الصناعات أساسا من أجل الاحلال محل الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة كالمحركات الكهربائية والبرادات والتلفزيونات. وقد ارتفعت مساهمة هذا النشاط فى القيمة المضافة للصناعات التحويلية من ٣ر١٠٪ فى عام ١٩٨٩ الى ٢ر١٩٪ فى عام ١٩٩٤. وقد عانت هذه الصناعات كثيراً من أزمة القطع التى مرت بها البلاد خلال النصف الثانى من الثمانيات نظرا لاعتمادها على المواد الأولية والمكونات المستوردة بشكل كبير.

وتعتبر مساهمة القطاع الخاص بالقيمة المضافة المتولدة فى هذا النشاط من أعلى النسب رغم تذبذبها خلال الفترة المدروسة بين ٨١٪ فى عام ١٩٨٩ و ٧٤٪ فى عام ١٩٩٤ ويتركز نشاط القطاع الخاص فى هذا النشاط على انتاج البرادات والأدوات المنزلية الأخرى.

هـ- المنتجات غير المعدنية " تشكل صناعة الاسمنت القسم الاعظم من هذا النشاط اضافة الى الزجاج والخزف والجص وقد ارتفعت مساهمته فى القيمة المضافة المتولدة فى الصناعات التحويلية من ٥ر٨٪ فى عام ١٩٨٩ الى ٧ر١١٪ فى عام ١٩٩٤. وتعتبر صناعة الاسمنت ومواد البناء من الصناعات الواعدة القابلة للنمو نظرا للسوق المحلية الواسعة نسبيا وامكانيات التصدير الكبيرة. وعلى الرغم من تذبذب مساهمة القطاع الخاص بالقيمة المضافة فى هذا النشاط الا ان اتجاهها العام كان نحو الزيادة من ٤٣٪ فى عام ١٩٨٩ الى ٦١٪ فى عام ١٩٩٤.

ويبين (الجدول رقم ٦) مساهمة الانشطة الصناعية فى القيمة المضافة للصناعات التحويلية فى حين يبين (الجدول رقم ٧) نسبة مساهمة القطاع الخاص فى هذه القيمة.

ويوضح (الجدول رقم ٨) وجود تباين بين متوسط معدل نمو القيمة المضافة للعامل الواحد وبين متوسط معدل نمو القيمة المضافة للأجر. فعلى مستوى الصناعات التحويلية كان متوسط معدل نمو القيمة المضافة للعامل الواحد خلال الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٤ نحو ٥ر١٨٪ سنويا مقابل ٧ر٢ سنويا بالنسبة للأجر وينطبق نفس الشئ على الأنشطة الصناعية التى لم يتم تراجع فى القيمة المضافة للأجر فيها مثل الصناعات الكيميائية ومنتجاتها وتكرير البرتول حيث كان متوسط معدل نمو القيمة المضافة للعامل ٢٤٪ سنويا فى حين كان المعدل للأجر ٩٪ سنويا. ويؤكد هذا التباين عدم وجود ربط واضح بين زيادة القيمة المضافة وزيادة الأجور حيث من المرجح أن تكون زيادة القيمة المضافة ناجمة عن رفع أسعار المنتجات بنسبة أكبر من نسبة زيادة أجور العاملين فى هذه المنشأت .

(٢-١-٢) أسباب انخفاض القيمة المضافة فى الصناعات التحويلية:

تعود أسباب انخفاض القيمة المضافة فى الصناعات التحويلية فى سورية الى ما يلي:

١- انخفاض نسبة الانتفاع من الطاقات الانتاجية القائمة، حيث ان معظم منشآت القطاع العام وعددا غير قليل من منشآت القطاع الخاص تعمل دون طاقاتها لاسباب عديدة من أهمها :

أ- مشاكل فنية فى تصميم وتنفيذ عدد من المعامل مثل الورق والأسمدة حيث لم تستطع هذه المعامل الوصول الى طاقاتها العقدية بسبب أخطاء فى التصميم والتنفيذ وقد أدى ذلك الى تدنى انتاج هذه المنشآت واستيراد كميات كبيرة من هذه المنتجات من أجل سد حاجة السوق المحلى.

ب - قدم الخطوط الانتاجية القائمة والتى مضى على معظمها أكثر من عشرين عاما مع ضعف الصيانة والصيانة الوقائية الأمر الذى أدى ويؤدى الى تدنى انتاجية هذه الآلات والخطوط بسبب توقفها المتكرر نتيجة الاعطال.

ج - نقص المواد الأولية وقطع الغيار المستوردة نتيجة صعوبة تأمين القطع الأجنبى اللازم والحصول على الموافقات اللازمة.

د ـ عدم كفاية المواد الأولية اللازمة محليا للانتاج فى بعض المواسم مثل الفواكه والخضار إما بسبب نوعية المواسم الزراعية أو بسبب عدم توفر المرونة اللازمة لمنشآت القطاع العام من أجل تأمين مستلزمات انتاجها من السوق المحلية (الجلود الخضار والفواكه).

هـ ـ صغر حجم السوق الداخلية وقدرتها المحدودة على استيعاب انتاج المنشآت سواء بالنسبة للقطاع العام أو الخاص الأمر الذى يؤدى الى تشغيل هذه المنشآت بما يتناسب مع قدرة السوق الداخلية على استيعاب انتاجها. كما ان عدم قدرة المنتجات الصناعية السورية على المنافسة فى الأسواق الخارجية سواء بالنوعية أو بالسعر يحد من امكانية المنشآت الصناعية على التصدير وبالتالى تشغيلها بنسب أعلى وأقرب لطاقاتها المتاحة.

و ـ سرعة دوران اليد العاملة وتسربها من القطاع العام الى الخاص بسبب ضعف الرواتب والأجور فى القطاع العام مع وجود نقص واضح فى العمال الفنيين. كما تعانى المنشآت الصناعية فى المناطق والمدن الزراعية من غياب العمال فى المواسم الزراعية حيث يعتبر العمل فى هذه المنشآت بمثابة فرصة بين المواسم الزراعية.

ز- إن انخفاض نسبة الانتفاع من الطاقات الانتاجية القائمة يشمل عددا غير قليل من منشآت القطاع العام الصناعى حيث لم تتجاوز نسبة الاستفادة من الطاقات القائمة عام ١٩٩٥ ما يلى : ٨٪ فى الورق و٢٢٪ فى الاسمدة و٢٧٪ فى الأحذية و٢٨٪ فى الخشب و٣٠٪ فى الغزول الصوفية والممزوجة و٣٦٪ فى المصابيح الزجاجية و٣٨٪ فى القضبان الحديدية و٣٩٪ فى الألبسة الجاهزة و٤٠٪ فى البطاريات و٤٢٪ فى البيليت والبصل المجفف و٤٣٪ فى صفائح الاترنيت و٤٨٪ فى الاطارات و٥٠٪ فى الصابون و٥٣٪ فى رب البندورة و٥٧٪ فى الأقمشة القطنية و٦٥٪ فى المعكرونة والشعرية و٧١٪ فى الغزول القطنية (٥).

ولا تقتصر هذه الظاهرة على القطاع العام الصناعى وحسب بل توجد وإن بشكل اقل فى القطاع الخاص وذلك بسبب وجود طاقات انتاجية أكبر من حاجة السوق المحلية وضعف امكانيات التصدير حيث تتراوح هذه النسبة بين ٢٥-٥٠٪.

٢- ارتفاع تكاليف الانتاج بسبب ارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج وتسعير بعضها ادرايا باسعار تزيد عن تكلفة الحصول عليها من المصادر الخارجية (الغزول القطنية،

الطحين ، الشوندر...) يضاف الى ذلك التضخم الإدارى والبطالة المقنعة فى منشآت القطاع العام وانخفاض انتاجية العاملين فيه بسبب ضعف الرواتب والأجور.

٣- **تسعير إنتاج عدد من المنشآت اداريا** وباسعار تقل عن كلفة عوامل الانتاج ويعود ذلك الى سياسة الدعم التى تتبعها الدولة تجاه بعض السلع مثل السكر والدقيق والاسمدة والأسعار التشجيعية التى تمنحها للمزارعين الذين ينتجون القطن والشوندر والقمح. وعلى الرغم من الخطوات التى قطعتها الحكومة فى مجال تسعير عدد من المدخلات والمخرجات الصناعية بشكل يعكس التكاليف الحقيقية لانتاجها الا ان التسعير الإدارى مازال قائما وهو ما يؤدى عمليا الى وجود قيمة مضافة سالبة فى تلك المنشآت وإذا كانت الحكومة تقوم بتعويض بعض هذه المنشآت عن خسائرها بسبب التسعير من الصندوق المعدل للاسعار إلا أن ذلك لا يشكل الاجراء الصحيح باعتبار ان سياسة الدعم يجب أن تتم فى الحلقة النهائية وهى التوزيع وليس فى مرحلة الإنتاج.

٤- **غياب تقديم الخدمات الاستشارية للصناعة.** حيث مايزال الاعتماد فى تقديم هذه الخدمات على بيوت الخبرة الأجنبية فى معظم إن لم نقل فى كافة مراحل المشروع الصناعي، ومما لاشك فيه أن تطوير الامكانيات الوطنية فى هذا المجال من شأنه أن يؤدى الى زيادة القيمة المضافة نتيجة استخدام الموارد والامكانيات الوطنية فى جميع مراحل المشروع والتى تشمل مايلى :

ا- مرحلة الاستثمار والتى تتناول التصميم الهندسى وتأمين التجهيزات والإشراف على الانشاء والتجارب والتشغيل.

ب - مرحلة الانتاج وتتناول تقديم المساعدة والخدمات الاستشارية فى مجال الادارة والتشغيل والصنيانة والمعلومات والتدريب.

ج - مرحلة مابعد الانتاج والتى تتعلق بتطوير الامكانيات فى تصميم المشاريع والتسويق والترويج. والتوضيب والتى تشكل فى الاقتصاديات المتطورة أكثر من ٥٠٪ من تكاليف الانتاج.

وفى الواقع فانه فى الدول المتدقمة، مقابل كل فرصة عمل فى مصنع ما، يكون هناك اربع فرص أخرى اضافية تولد خارج هذا المصنع فى مجال تقديم الخدمات الصناعية منها واحدة يتم الحاجة اليها خلال مرحلة الانتاج واربع فى مجال خدمات الاستثمار وهذه الخدمات غالبا ما تكون خدمات علمية عالية وتولد أعلى قيمة مضافة. وفى الدول الاوربية

فان متوسط القيمة المضافة للصناعة هو بحدود ٣٤٪ بينما هو ٧٧٪ فى خدمات الانتاج وتصل الى نحو ٩١٪ فى مجال خدمات المعلومات المكثفة مثل الاستشارات الادارية(٦). وعليه فإنه من السهل تصور الخسارات التى يتحملها الاقتصاد الوطنى نتيجة غياب الخدمات الاستشارية للصناعة، ان ٢٦ ألف فرصة عمل التى خلقتها المشاريع الصناعية المنفذة فعليا وفق قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ والتى وفرها ٣٦٣ مشروعا صناعيا جديدا يجب ان تؤدى وفى دولة متقدمة الى خلق اكثر من ١٠٠ ألف فرصة عمل أخرى فى خدمات الانتاج وبقيمة مضافة تزيد عن الضعف.

(٢-١-٣) وسائل زيادة القيمة المضافة فى الصناعات التحويلية:

إن مساهمة القيمة المضافة فى الصناعات التحويلية وخاصة فى الانشطة ذات التقنية العالية لا يمكن أن تتطور بين عشية وضحاها. وذلك لان العامل الاساسى فى زيادة القيمة المضافة يأتى من رفع الكفاءة الانتاجية للمنشآت الصناعية القائمة وعلى رأسها تحسين نسبة الاستفادة من الطاقات الانتاجية. وهذه العملية لا تكون فقط بالاستثمارات الجديدة بل ايضا وبشكل رئيسى من خلال تحسين عوامل الانتاج للمنشآت القائمة. وزيادة القيمة المضافة فى الصناعات التحويلية تتطلب تطبيق سياسة شاملة تتجسد فيما يلى :

١- إجراء دراسة تشخيصية للمنشآت الصناعية ذات نسبة الانتفاع المتدنية من طاقاتها القائمة لتحديد الأسباب الرئيسية لهذه المشكلة وامكانيات تجاوزها وكلفتها والجودى منها تمهيدا للوصول الى القرار المناسب سواء بتنفيذ الاستبدال والتجديد المطلوب أو دمج هذه المنشأة مع غيرها أو الغائها ووضع برنامج زمنى محدد لتنفيذ الاجراءات والتدابير اللازمة لذلك.

إن هذه المسألة يجب اعطاؤها الأولية الأولى لأنها فى معظم الأحيان أكثر اقتصادية من اقامة منشأة جديدة كما أن زيادة الانتاج الصناعى عن طريق زيادة الاستثمارات الجديدة سوف تحده بعد فترة المشاكل والصعوبات السائدة حاليا والتى تعيق عملية رفع نسبة الاستفادة من الطاقات الانتاجية القائمة وبذلك تكون هذه المشكلة قد ازدادت.

٢- التأكيد على اعطاء صفة التاجر للمنشآت الصناعية فى تعاملها مع الغير وبشكل خاص ما يتعلق بنوعية واسعار المدخلات المحلية وكذلك الانتاج النهائى. وإعطاء المنافسة بين المشاريع العامة وبينها وبين المشاريع الخاصة الاهتمام المطلوب بعد توفير البيئة المناسبة لضمان الجوانب الايجابية لهذه المنافسة. وأن يكون دعم أسعار

المدخلات والمخرجات الصناعية فى حلقة التوزيع وليس فى حلقة الانتاج.

٣- العمل على زيادة المكون المحلى من مستلزمات الانتاج قدر الامكان مع مراعاة أن تكون نوعية واسعار هذه المدخلات المنتجة محليا ذات قدرة تنافسية مع المستلزمات المستوردة من حيث الجودة والسعر.

٤- تطوير إمكانيات التكنولوچيا الوطنيا للمساهمة فى زيادة استخدام الخبرات المحلية فى خدمات الانتاج سواء فى مراحل ماقبل الاستثمار مثل الدراسات والتصميم الهندسى وتأمين التجهزات والاشراف على الانشاء والتشغيل أو فى مرحلة الانتاج من خلال الخدمات الاسشارية فى مجال الادارة والتشغيل والصيانة والمعلومات والتدريب أو فى مرحلة ما بعد الانتاج من خلال التصميم والتسويق والتوضيب والترويج . ويشكل توفر الاعداد المتزايدة من خريجى كليات الهندسة والاقتصاد والعاطلة عن العمل حاليا عنصرا مساعدا بهذا الاتجاه .

٥- تنمية وتطوير قدارت الصيانة من خلال وضع قواعد وقوانين للصيانة وتقديم الحوافز والاعفاءات من الضرائب عن القطع التبديلية المستوردة وتقديم الاعانة والدعم لتطوير وتنمية الانتاج المحلى من القطع التبديلية قدر المستطاع من خلال ورشات الصيانة وبيوت الخبرة وتتحدد مكونات الاستراتيجية الهادفة إلى تطوير وتنمية قدرات إدارة الصيانة كما يراها خبراء اليونيدو على النحو التالى (٧):-

أ- إحداث المركز الوطنى للصيانة الوطنية .

ب- تأسيس ودعم البنية المؤسساتية للصيانة الصناعية .

جـ- تعميم برامج ومعلومات الصيانة المبرمجة على مستوى المنشآت .

د- تطوير وتنمية الخدمات المحلية للصيانة بانتاج القطع التبديلية محليا واقامة ورشات للصيانة ومؤسسات استشارية ومؤسسات لعقود الصيانة .

هـ- وضع برامج لادارة المنشأت والمدراء وللموظفين المختصين بالصيانة ووضع برامج تدريب خاص ومحدد للمدربين .

و- اتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة للحد من ظاهرة التضخم الادارى والبطالة المقنعة فى القطاع العام وتحويل العناصر الزائدة الى المنشأت والفعاليات الجديدة بعد تأهليها .

ز - اعادة النظر بسياسة الرواتب والأجور والحوافز بما يتناسب مع الاسعار وزيادة الانتاجية .

(٢-٢) التجارة الخارجية :

يعانى الاقتصاد السورى من عجز دائم فى الميزان التجارى ، الا أنه وبسبب زيادة الصادرات أمكن لأول مرة منذ عشرين عاما تحقيق فائض فى الميزان التجارى بلغ ١٠١٩٦مليون ل .س فى عام ١٩٨٩ وارتفع الى ٢٠٣٤٦ مليون فى عام ١٩٩٠ ثم تراجع فى عام ١٩٩١ الى ٧٤٣٨ مليون ل.س ليعود ثانية الى العجز فى السنوات اللاحقة (الجدول رقم ٩)

ان ارتفاع انتاج النفط فى سورية مع التحسن فى صادرات السلع الأخرى كان وراء تحقيق الفائض التجارى خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩١. الا انه وبسبب انهاء العمل باتفاقية المدفوعات مع الاتحاد السوفيتى وقيام العديد من الشركات الاستثمارية المحدثة وفق القانون رقم ١٠ لعام ١٩٩١ باستيراد وسائل النقل والآلات والتجهيزات ومستلزمات الانتاج التى تطلبتها عملية تنفيذ وتشغيل هذه المشاريع، اضافة إلى الاجراءات والتدابير التى اتخذتها الحكومة من أجل تشجيع استيراد العديد من السلع والمواد من خلال عائدات التصدير، إن كل هذه الأمور مع مارافقها من انخفاض فى اسعار النفط عالميا، أدت إلى عودة الميزان التجارى إلى العجز من جديد.

يعتبر الاقتصاد السورى منكشفا على العالم الخارجى وقد تزايدات نسبة انكشافه (مجموع التجارة الخارجية / الناتج المحلى الاجمالى) بشكل ملحوظ خلال الفترة المدروسة من ٥٦٪ فى عام ١٩٩٠ إلى ٧٩٪ فى عام ١٩٩٤ لتنخفض إلى ٧١.٦٪ فى عام ١٩٩٥. إن هذا الانكشاف الذى يبرز التأثر الكبير للاقتصاد السورى بالعالم الخارجى يشكل تحديا كبيرا أمام هذا الاقتصاد فى المرحلة القادمة التى تتزايد فيها ظاهرة العولمة والاعتماد المتبادل وتحرير التجارة والاستثمار.

(٢-٢-١) التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية :

تحتل بلدان السوق الأوربية المشتركة المرتبة الأولى بالنسبة للصادرات والواردات السورية خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٥، حيث تشكل الصادرات إلى هذه البلدان ما يعادل ٥٧٪ من مجموع الصادرات السورية فى عام ١٩٩٥ بعد أن كانت تشكل نسبة ٣١٪ فى عام ١٩٨٩. فى حين تشكل الواردات السورية من بلدان السوق الأوربية المشتركة نحو ٣٢٪ من مجموع مستوردات سورية خلال عام ١٩٩٥ علما بأن هذه الواردات شهدت

انخفاضا ملموسا خلال الفترة المدروسة من ٤٢٪ فى عام ١٩٨٩ إلى ٣٣٪ فى عام ١٩٩٤ وذلك بسبب زيادة المستوردات السورية من المجموعات الجغرافية الأخرى مثل البلدان الاشتراكية سابقا التى ارتفعت نسبتها من ١٤٪ فى عام ١٩٨٩ إلى ٢١٪ فى عام ١٩٩٥.

وتأتى البلدان العربية فى الترتيب الثانى من حيث المجموعات الجغرافية بالنسبة للصادرات السورية ٢٦٪ فى عام ١٩٩٤ و ٢٣٪ فى عام ١٩٩٥ إلا أنها تأتى فى المرتبة الأخيرة بالنسبة للواردات ٦٪ و٨٪ فى عامى ١٩٩٤ و ١٩٩٥ على التوالى.

وقد احتلت مجموعة البلدان الاشتراكية سابقا المرتبة الثالثة حيث شهدت الصادرات إليها ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة المدروسة من ١٤٪ فى عام ١٩٨٩ إلى ٢١٪ فى عام ١٩٩٥ تليها البلدان المختلفة فى آسيا وبلدان العالم الأخرى.

(٢-٢-٢) التجارة العربية البينية :

تحتل سورية المرتبة الرابعة من حيث المساهمة فى حجم الصادرات العربية البينية وذلك بعد المملكة العربية السعودية وعمان ودولة الامارات، أما بالنسبة للواردات فتأتى فى مرتبة متأخرة قبل العراق وموريتانيا والصومال. وتشكل التجارة البينية بين سورية والدول العربية نحو ١٥٪ من مجموع التجارة الخارجية السورية وذلك كما هو موضح فى (الجدول رقم ١٠) .

وعلى الرغم من أن نسبة التجارة العربية البينية إلى اجمالى التجارة الخارجية السورية هى اكبر من وسطى التجارة العربية بين الدول العربية والتى لا تتعدى ١٠٪، إلا أن هناك امكانيات واسعة امام الاقتصاد السورى من أجل زيادة هذه النسبة بسبب موقع سورية وميزاتها فى العديد من القطاعات. ولا شك بأن ازالة المعوقات التى تؤثر على التجارة العربية البينية والمتمثلة بمحدودية القواعد الانتاجية ونقل التقنيات الحديثة فى الانتاج والتغليف والتسويق بالاضافة إلى العوائق الجمركية وعوائق النقل والتمويل والمعلومات التجارية ستساهم بدورها فى زيادة التجارة العربية البينية[٨].

(٢-٢-٣) الصادرات والواردات من الصناعات التحويلية :

تشكل المواد المصنوعة القسم الأكبر من المستوردات السورية حيث تتراوح هذه النسبة بين ٣٢٪ فى عام ١٩٨٩ ونحو ٥٠٪ فى عام ١٩٩٤، فى حين تشكل المواد نصف

المصنوعة ٥٠٪ فى عام ١٩٨٩ و ٤٠٪ و ٤٥٪ فى عامى ١٩٩٤ و ١٩٩٥.

وحسب استخدام هذه المواد تتروح نسبة المواد الاستهلاكية بين ١٤٪ فى عام ١٩٨٩ و ١٥٪ فى عام ١٩٩٤ فى حين تشكل المواد الوسيطة نسبة تتروح بين ٦٧٪ فى عام ١٩٨٩ و ٥٢٪ فى عام ١٩٩٥. وتشكل الأصول الثابتة النسبة الباقية وهى ١٩٪ فى عام ١٩٨٩ و ٣٢٪ فى عام ١٩٩٥.

أما بالنسبة للصادرات فان المواد الخام تشكل النسبة الأكبر ٤٢٪ فى عام ١٩٨٩ و ٧٢٪ فى عام ١٩٩٥. ويعتبر النفط والقطن أهم الصادرات السورية من المواد الخام فى حين تشكل الصناعات النسيجية والغذائية أهم الصادرات الصناعية المصدرة. وقد شهدت الفترة المدروسة تراجعا واضحا فى تصدير المواد المصنعة من ١٢٢٨٦ مليون ل.س فى عام ١٩٨٩ إلى ٥٤٢٠ مليون ل.س فى عام ١٩٩٢ و ٩٧٢٤ مليون ليرة سورية فى عام ١٩٩٥. كما انخفضت كذلك الصادرات من المواد نصف المصنوعة خلال نفس الفترة من ٧٣٠٤ مليون ل.س فى عام ١٩٨٩ إلى ٢٠٢٥ مليون ل.س فى عام ١٩٩٥.

إن القسم الأعظم من الصادرات السورية حسب استخدامها هى مواد وسيطة وهى تشكل نحو ٧٢٪ من اجمالي الصادرات فى عام ١٩٨٩ و ٧٨٪ فى عام ١٩٩٥. فى حين لا تشكل الأصول الثابتة سوى نسبة ضئيلة لم تصل فى أحسن الأحوال إلى ١٪ وشكلت المواد الاستهلاكية النسبة الباقية.

إن الأرقام المبينة أعلاه تبرز بوضوح الخلل القائم بين طبيعة الصادرات والواردات الصناعية السورية ويتمثل هذا الخلل بما يلى :

أ - تزايد الصادرات السورية من المواد الخام وتراجع الصادرات من المواد المصنوعة ونصف المصنوعة.

ب - تراجع الواردات السورية من المواد الخام مقابل زيادة الواردات من المواد المصنوعة ونصف المصنوعة.

ويؤدى هذا الخلل عمليا إلى حرمان البلد من القيمة المضافة الناجمة عن تصنيع المواد الخام إلى مواد نصف مصنعة أو مصنعة عوضا عن تصديرها بشكلها الخام وكذلك حرمانها من القيمة المضافة الناجمة عن تصنيع المواد الخام المستوردة عوضا عن استيرادها كمواد نصف مصنعة أو مصنعة.

تراجعت صادرات الصناعات التحويلية السورية بشكل واضح خلال الفترة المدروسة

من ٢١١٩٢ مليون ل.س فى عام ١٩٨٩ إلى ١٢٩٣٧ مليون ل.س فى عام ١٩٩٥ ويوضح (الجدول رقم ١١) تطور الصادرات والواردات فى الصناعات التحويلية.

كما شهدت الفترة ذاتها تراجعا واضحا فى نسبة صادرات الصناعات التحويلية إلى اجمالى الصادرات من ٦٣٪ فى عام ١٩٨٩ إلى ٢٩٪ فى عام ١٩٩٥. علما بأن صادرات الصناعات التحويلية تتضمن المشتقات النفطية التى بلغت ٢٥٤٠ مليون ل.س فى عام ١٩٩٣ و ٢١٦٢ مليون ل.س فى عام ١٩٩٤ و ٣٠٨٧ مليون ل.س ١٩٩٥ أى ما يعادل ربع قيمة صادرات الصناعات التحويلية، الأمر الذى يشير إلى ضعف هذه الصادرات وعدم قدرتها كمرحلة أولى على الحفاظ على مستوياتها السابقة.

ولا شك بأن الغاء العمل باتفاقية المدفوعات مع الاتحاد السوفيتى سابقا ساهم بشكل كبير فى تراجع الصادرات الصناعية غير النفطية فى وقت لم تستطع فيه الصناعات التحويلية السورية التكيف بسرعة مع هذه المستجدات وايجاد أسواق جديدة لها تعوضها عن هذه السوق وذلك بسبب عدم قدرة هذه المنتجات على المنافسة فى الأسواق الاخرى سواء من حيث النوعية أو السعر وهو ما سيتم تناوله بالتفصيل فيما بعد.

فى نفس الوقت شهدت الفترة ذاتها تزايدا كبيرا فى حجم الواردات من الصناعات التحويلية التى ارتفعت من ١٩٧١٣ مليون ل.س فى عام ١٩٨٩ إلى ٤٨٥٦٩ مليون ل.س فى عام ١٩٩٥ حيث شكلت نسبة ٨٤٪ و ٩٢٪ من اجمالى واردات سورية فى العاملين المذكورين. وقد جاءت هذه الزيادة نتيجة استيراد المشاريع الاستثمارية المحدثة وفق قانون تشجيع الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ الآلات والتجهيزات ومستلزمات الانتاج الأخرى اضافة لاستيراد الدولة إلى اعداد كبيرة من السيارات.

من جانب آخر تراجعت نسبة الصادرات إلى المستوردات من الصناعات التحويلية بدرجة مذهلة فبعد ان كانت هذه النسبة ١,٨٪ و ١,٩ فى عام ١٩٨٩ و ١٩٩٠ تراجعت فيما بعد حتى وصلت إلى ٢٧٪ فى عام ١٩٩٥.

ويلاحظ من (جدول رقم ١٢) أن الصادرات من الصناعات التحويلية الرئيسية تضم تشكيلة محدودة من السلع وهى من الصناعات التى تشتهر بها سورية تاريخيا كالصناعات الغذائية والصناعات النسجية. وقد أدى تزايد انتاج النفط فى سورية إلى دخول المشتقات النفطية فى قائمة الصادرات. حيث تتركز الواردات السورية من

الصناعات التحويلية على المنتجات المصنعة ونصف المصنعة التى تزايدت خلال الفترة المدروسة بشكل واضح مقابل التراجع فى استيراد المواد الخام التى كان من الممكن تحويلها إلى مواد نصف مصنعة أو مصنعة تساهم فى زيادة القيمة المضافة المتولدة فى الصناعات التحويلية.

(٢-٢-٤) دور القطاع الخاص فى الصادرات والواردات من الصناعات التحويلية :

يساهم القطاع الخاص بالقسم الأعظم من صادرات الصناعات التحويلية فى سورية حيث ازدادت هذه المساهمة من ٦٠٪ فى عام ١٩٩٣ إلى ٧١٪ فى عام ١٩٩٥. وتزداد هذه النسبة بعد استبعاد الصادرات من المشتقات النفطية لتصل إلى ٨٩٪ فى عام ١٩٩٣ و ٩٣٪ فى عام ١٩٩٥ ويوضح (الجدول رقم ١٤) مساهمة القطاع الخاص فى التجارة الخارجية للصناعات التحويلية.

كما يلاحظ من (الجدول ١٤) ان القطاع الخاص هو الذى يقوم بتصدير الغالبية العظمى من منتجات الصناعات التحويلية فى حين تنحصر صادرات القطاع العام بالمشتقات النفطية والقطن اساسا.

(٢-٢-٥) صادرات المؤسسات الصناعية :

تشير نتائج تقييم خطة صادرات مؤسسات القطاع العام الصناعى إلى الصعوبات الفعلية التى تواجهها هذه المؤسسات فى عملية التصدير. ويوضح (الجدول رقم ١٥) المخطط والمنفذ من خطة التصدير للمؤسسات الصناعية التابعة لوزارة الصناعة خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦.

كما يلاحظ ان البيع الداخلى بالدولار يشكل القسم الأعظم من صادرات المؤسسات الصناعية وهو وان كان وسطيا بحدود ٧٠٪ فى عام ١٩٩٦ الا أنه بالنسبة لبعض المؤسسات مثل الهندسية يشكل ١٠٠٪. ويمثل البيع الداخلى بالدولار اجراء حكوميا تم اتباعه ابان الأزمة الاقتصادية فى النصف الثانى من الثمانينات من اجل توفير القطع الأجنبى اللازم لمستلزمات الانتاج فى عدد من المؤسسات الصناعية، حيث يتم بيع المنتجات التى تحتكرها الدولة إلى المواطنين بالدولار (التلفزيون ، الغزل ، الخ ..) ومازال الاجراء معمولا به حتى الآن، واذا كان البيع الداخلى بالدولار يحل جزءا من مشكلة توفير القطع الأجنبى لبعض المؤسسات الا أنه لا يمكن اعتباره تصديرا لأنه لم يؤد الغرض

الاساسى من التصدير وهو فرض المنتج نفسه فى الأسواق الخارجية من خلال المنافسة بالجودة والسعر وليس من خلال الحصر والمنع والاحتكار.

(٢-٢-٦) اسباب انخفاض الصادرات الصناعية :

تشكل الفجوة المتزايدة بين الواردات والصادرات من الصناعات التحويلية واحدة من أهم المشاكل والتحديات التى تواجه القطاع الصناعى فى سورية وهى فى نفس الوقت تؤكد الأداء الضعيف لهذا القطاع الذى يجب وضع أقصى الامكانيات والجهود من أجل تأهيله بالشكل المطلوب لمواجهة المتغيرات الدولية.

وتعود أسباب تدنى حجم الصادرات الصناعية السورية إلى ما يلى :

ا- ارتفاع تكاليف المنتجات الصناعية بسبب تدنى نسبة الانتفاع من الطاقات الانتاجية القائمة وارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج وهو ما سبق شرحه مفصلا عند الحديث عن تدنى القيمة المضافة فى الصناعات التحويلية.

ب – تدنى نوعية المنتجات الصناعية بسبب عدم الالتزام بالمواصفات المحددة فى المواد الأولية وفى المنتج النهائى وضعف الرقابة على الصادرات.

ج – ارتفاع أسعار الانتاج الصناعى السورى بالمقارنة مع المنتجات الأخرى بسبب سعر القطع الأجنبى المعتمد وخاصة للقطاع العام الصناعى.

د – فرض ضرائب ورسوم على الصادرات والزام المصدرين ببيع نسبة ٢٥٪ من عائدات تصديرهم إلى المصرف التجارى السورى وبسعر الدول المجاورة فى الوقت الذى تدعم فيه الدول الأخرى صادراتها.

هـ – ضعف الخبرات التسويقية والترويجية بشكل عام وعدم توفر الاعتمادات اللازمة لحملات الترويج لدى شركات القطاع العام.

و – الافتقار إلى فعاليات التوضيب والتحضير مع تدنى مستوى التعبئة والتغليف.

ز – ارتفاع أجور الشحن بسبب التسعير الادارى ووجود قرارات بهذا الخصوص تؤدى إلى زيادة كلفة نقل المنتج الصناعى المصدر.

ح – الاعتماد على مبدأ تصدير الفائض عن حاجة السوق المحلية.

(٢-٢-٧) المقترحات من أجل زيادة الصادرات من الصناعات التحويلية :

- رفع الكفاءة الانتاجية للمنشآت الصناعية القائمة وبشكل خاص رفع نسبة الاستفادة من الطاقات الانتاجية من أجل خفض التكاليف.
- التقيد بالمواصفات الموضوعة والعمل على تأهيل المزيد من المنشآت للحصول على شهادة ISO 9000 وبشكل خاص للمنشآت التى تنتج منتجات تصديرية.
- الغاء الضرائب والرسوم المفروضة على الصادرات.
- تخفيض الرسوم الجمركية والضرائب على المستوردات بغرض التصدير.
- إيجاد مصارف متخصصة لتشجيع التصدير ومنح المصدرين قروضا بالعملة الصعبة لتمويل صادراتهم والاستفادة من التسهيلات التى تقدمها الصناديق العربية من أجل تطوير وزيادة التجارة البينية العربية.
- تطوير خدمات النقل وخفض الضرائب والرسوم المفروضة على وسائل النقل الخارجى من أجل خفض تكاليف النقل وبالتالى أسعار الصادرات.
- إنشاء شركات متخصصة بالتصدير سواء عن طريق الوكالة للشركات المنتجة أو بالعمولة الأمر الذى يؤكد مبدأ التخصص وتمكين المنتجين من التركيز على تحسين منتجاتهم بعد ضمان امكانية تصديرها من قبل جهة مختصة ومؤهلة لذلك.
- الاهتمام بمسألة التعبئة والتغليف وتشجيع اقامة المشاريع التى تنتج هذه المواد والتى لا تتوافر محليا.
- تشجيع اقامة المنشآت التى تقدم الخدمات الداعمة للتصدير مثل البرادات ومعامل التوضيب والتعبئة الخ ..
- اقامة مركز للمعلومات الصناعية والتجارية.
- دعم مركز التجارة الخارجية وتنشيط الملحقيات التجارية فى السفارات السورية فى الخارج من أجل الترويج للمنتجات السورية.
- السماح للمصدر بالاحتفاظ بكامل عائدات تصديره.
- تنشيط اقامة المعارض الصناعية الخارجية وزيارات الوفود الصناعية إلى الدول المستهدف دخول اسواقها.
- تطوير صناعات خاصة بالتصدير سواء عن طريق تخصيص خطوط انتاجية أو معامل كاملة لهذا الغرض.

(٣) متطلبات مواجهة التغيرات الاقتصادية الدولية :

يواجه الاقتصاد السورى وهو على أعتاب القرن الحادى والعشرين تحديات كبيرة هو غير مؤهل بعد لمواجهتها والتكييف معها بالشكل المطلوب وذلك بسبب مجموعة من المشاكل والصعوبات الداخلية من ناحية وسرعة التغيرات الاقتصادية الدولية سواء من حيث التكتلات أو من حيث التقدم التكنولوجى من ناحية أخرى.

فبالإضافة إلى ظاهرة عولمة الاقتصاد واقامة منظمة التجارة الدولية ومشروع الشراكة الاوربية المتوسطية والتحرك الأخير لاقامة منطقة تجارة حرة بين الدول العربية اعتبارا من عام ١٩٩٨ وما تتطلبه كل هذه التغيرات وغيرها من سرعة وكفاءة فى استيعابها والتكيف معها وتعظيم المنافع منها والحد من آثارها السلبية، فان الاقتصاد السورى يواجه داخليا تحديات لا تقل أهمية عن التحديات الخارجية التى تفرض عليه، وحيث إن الترابط بين هذه التحديات وثيق ومتبادل فإن تجاوز التحديات الداخلية هو الخطوة الأولية والضرورية للنجاح فى التكيف مع التغيرات الخارجية مع التأكيد على ضرورة وأهمية العمل العربى المشترك من أجل النجاح فى هذه العملية.

وفى سورية مثل باقى البلدان النامية الأخرى التى تعيش مرحلة التحول الاقتصادى، يواجه واضعو السياسات الحكومية والمنفذون صعوبات رئيسية من الزيادة السريعة فى السكان والارتفاع العالى فى نسبة الفتوة والتحضر (فى سورية ٧٣٪ من السكان دون الثلاثين عاما ونسبة التحضر بحدود ٥١٪) اضافة إلى الانتقال من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق الموجه للتصدير من أجل زيادة النمو الاقتصادى وخلق فرص العمل اللازمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويمكن تحديد أهم التحديات التى تواجه الاقتصاد السورى بشكل عام والقطاع الصناعى بشكل خاص بما يلى :

(٣-١) النمو السكانى :

يعتبر النمو السكانى الكبير وما يترتب عليه من آثار من أهم التحديات التى تواجه الاقتصاد السورى حيث بلغ معدل النمو السكانى الحالى ٣,٣٪ سنويا أى أن سكان سورية يزدادون بنحو ٤٥٠ الف نسمة سنويا وليس من المحتمل ان تنخفض هذه النسبة فى السنوات القادمة حيث لا توجد حتى الآن استراتيجية سكانية واضحة المعالم وقابلة للتنفيذ فى ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة، قادرة على تحقيق التوازن بين موارد البلد وامكانياته من جهة وعدد سكانه حاليا ومستقبلا من جهة أخرى.

إن هذه الزيادة الكبيرة فى عدد السكان سنويا تتطلب أولا توفير مستلزمات الحياة للوافدين الجدد من مأكل ومسكن وملبس وتعليم وعمل، اضافة إلى الخدمات الأخرى، كما تتطلب تحقيق معدلات نمو مرتفعة فى الناتج المحلى الاجمالى تفوق معدل النمو السكانى من أجل زيادة دخل الفرد وتحسين مستواه الاقتصادى والاجتماعى.

(٣-٢) البطالة :

نتيجة للزيادة السكانية الكبيرة، يواجه الاقتصاد السورى تحديا كبيرا آخر وهو ايجاد فرص عمل لنحو ٢٠٠,٠٠٠ وافد جديد إلى سوق العمل سنويا وبدرجات مختلفة من التعليم والمهارات .

وتشير التقديرات إلى أن هذا العدد سيصل إلى ٤٥٠,٠٠٠ بحلول عام ٢٠٠٠ وستبلغ تكلفة خلق كل فرصة عمل جديدة ٣٥٠٠٠ دولار وعليه فان الاستثمارات المطلوبة سنويا من أجل استيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل ستكون بحدود ٣٥٠ مليار ل.س ترتفع إلى نحو ٧٨٨ مليار ل.س بحلول عام ٢٠٠٠، وهو مبلغ يعجز عن توفيره القطاع العام والقطاع الخاص. واذا أخذنا بعين الاعتبار تراكم البطالة فى صفوف خريجى الجامعات والمعاهد المتوسطة وحملة الشهادة الثانوية والمتوسطة منذ أكثر من عشر سنوات وحتى الآن نتيجة وقف التعيين فى دوائر الدولة والقطاع العام، الا بحدود ضيقة جدا، أدركنا حجم مشكلة البطالة فى سورية.

وقد ترافقت هذه المشكلة مع تضاؤل فرص العمل المتاحة فى دول الخليج والدول العربية الأخرى التى كانت تستقبل العمالة السورية وذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية التى تعيشها تلك البلدان.

إن المشاريع الجديدة التى اقيمت أخيرا فى سورية سواء من قبل القطاع الخاص أو العام لم تستوعب إلا جزءا يسيرا من العاطلين عن العمل. وتزداد هذه المشكلة تعقيدا اذا ما تم التفكير باعادة هيكلة القطاع العام ومعالجة مشكلة التضخم الادارى والبطالة المقنعة فيه وضرورة ايجاد فرص عمل بديلة للعمالة الزائدة فيه.

إن التصدى لهذه المشكلة يتطلب حزمة من السياسات والاجراءات التى من شأنها توفير المزيد من فرص العمل من خلال اعطاء الأولوية فى المزايا وفى التنفيذ للمشاريع ذات الحاجة الكبيرة إلى اليد العاملة، وتوفير الامكانيات والتسهيلات اللازمة للعاطلين عن

العمل وخاصة من خريجى الجامعات والمعاهد وكذلك العمال الذين يمكن الاستغناء عنهم لاقامة مشاريع خاصة بهم.

(٣-٣) بدائل النفط :

يبلغ انتاج سورية من النفط حاليا ٦٠٠ ألف برميل يوميا، وتقدر حاجة الاستهلاك المحلى بنحو ٢٥٠ ألف برميل يوميا، ويتوزع القسم المتبقى للتصدير وتسديد حصص شركات عقود الخدمة، وقد سبقت الاشارة إلى أن النفط ومشتقاته يشكل نحو ٦٣٪ من الصادرات السورية وتقدر عوائده بنحو ٢ مليار دولار سنويا ويعتبر المصدر الرئيسى لتغطية حاجة سورية من القطع الأجنبى. وفى ضوء المعدلات الحالية للانتاج وعدم اكتشاف احتياطيات نفطية كبيرة وجديدة فان الاحتياطى المؤكد حاليا لن يكفى لأكثر من عشر سنوات، الأمر الذى يتطلب العمل فى عدة مجالات لتفادى نتائج تراجع انتاج النفط، فمن ناحية ينبغى التوسع وتكثيف الجهود فى التنقيب من أجل زيادة الاحتياطى المؤكد منه، ومن ناحية أخرى ينبغى ترشيد استهلاك الطاقة وتشجيع استخدام المصادر الأخرى من الطاقة المتجددة وانتاج المصابيح والأجهزة الكهربائية ذات الاستهلاك المنخفض من الطاقة، والاستفادة الأمثل من انتاج النفط وعوائده، وأخيرا العمل على تطوير قطاع اقتصادى أو أكثر من قطاعات الاقتصاد ليحل النفط فى تأمين الموارد اللازمة من القطع الأجنبى. ومن الممكن أن يشكل قطاع الصناعات النسيجية القطاع البديل فيما لو تم الاهتمام بتطويره بالشكل المطلوب.

(٣-٤) رفع الكفاءة الانتاجية للمنشآت الصناعية القائمة :

سبقت الاشارة فى الصفحات السابقة إلى انخفاض القيمة المضافة المتحققة فى الصناعات التحويلية وكذلك تدنى نسبة الاستفادة من الطاقات الانتاجية القائمة وضعف القدرة التنافسية للصناعات السورية فى الأسواق الخارجية من حيث الجودة والسعر. ولا تقتصر هذه الظاهرة على القطاع العام وحسب بل تشمل إلى هذا الحد أو ذلك عددا غير قليل من منشآت القطاع الخاص بما فيها المنشآت الصناعية التى نفذت وفق قانون تشجيع الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩٣ والتى تعمل بنسبة تتراوح بين ٢٥-٥٠٪ من طاقاتها الانتاجية القائمة.

لقد تم تحليل الأسباب الرئيسية لهذه المشكلة فى الصفحات السابقة ولا شك بأن لكل منشأة صناعية اسبابها الخاصة فى هذا المجال التى تشمل واحدا أو أكثر من

الأسباب التى تمت الاشارة اليها. الا أن التصدى لهذه المشكلة يتطلب حملة وطنية شاملة تتضافر فيها جهود القطاع العام والقطاع الخاص من أجل تذليل الصعوبات والمشاكل التى تحول دون تحقيق هذا الهدف. ويأتى فى مقدمتها تحسين نوعية المنتجات وتوسيع تشكيلتها وتأمين الشروط اللازمة لتحقيق الجودة وتطبيق المواصفات المعتمدة بما يؤهلها للحصول على شهادة ISO 9000 مع العمل على ضمان تحقيق المنافسة بالأسعار. وباعتبار ان الوصول إلى هذه المرحلة لا يمكن أن يتم بين عشية وضحاها فإن الأمر يحتاج إلى اتخاذ العديد من الاجراءات والتدابير اللازمة من أجل مساعدة القطاع العام والقطاع الخاص للوصول إلى هذا الهدف وذلك من خلال منح التسهيلات والاعفاءات وتقديم الخدمات والمعونة الفنية اللازمة لتحقيق ذلك.

(٣-٥) اعادة هيكلة القطاع العام الصناعى :

من الصعب التنبؤ بمستقبل جيد للقطاع الصناعى فى ظل استمرار الظروف الحالية التى يعمل بها، فهو من جهة مثقل بادارات تتطلب المزيد من التدريب والتأهيل من أجل القيام بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها فى ظل التحديات الجديدة بصورة أفضل مع منحها الصلاحيات اللازمة، ومن ضمنها اصدار التعليمات التنفيذية للمرسوم رقم ٢٠، كما ان هذا القطاع مثقل بتضخم ادارى وبطالة ومشاكل فنية لا حصر لها اضافة إلى مشاكل التسويق والتسعير والرقابة والاشراف. وتعتبر منافسة القطاع الخاص سواء من حيث المنتجات أو من حيث استقطاب الكفاءات الجديدة فى القطاع العام من أهم المشاكل التى يواجهها هذا القطاع فى المرحلة الراهنة خاصة بعد اتساع مجال المنافسة مع القطاع الخاص والتى شملت الأنشطة التى كانت محتكرة سابقا من قبل القطاع العام، حيث كثر الحديث فى الآونة الأخيرة عن تراكم انتاج القطاع العام فى مستودعاته بسبب فشل سياسة التسويق وتدنى المواصفات ومنافسة القطاع الخاص.

إن مستقبل القطاع الصناعى ووجوده مرهون اساسا باعادة هيكلة هذا القطاع وتطوير بيئة العمل التى يعمل فيها فى كافة المجالات وتطبيق أسس الادارة الاقتصادية الحديثة فى منشآته.

ويشكل موضوع الرواتب والأجور عنصرا أساسيا فى عملية تطوير القطاع العام الصناعى نظرا للأجور المتدنية التى يقدمها والتى تحد من الرغبة والامكانية على العمل والعطاء. ومن هذا المنطلق فانه من الضرورى ربط الأجور بمستوى الاسعار السائد

بالاضافة إلى ربط الحوافز الانتاجية المجزية بزيادة الانتاجية ليس فقط من ناحية الكم بل من حيث الجودة والقدرة على المنافسة والتسويق.

(٣-٦) تشجيع الاستثمار :

على الرغم من الخطوات المتقدمة التى خطتها سورية فى مجال تشجيع الاستثمار باصدار قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ والمشاريع العديدة التى تمت اقامتها وفق هذا القانون الا أنه، وبعد اكثر من خمس سنوات على تطبيقه لابد من اجراء مراجعة شاملة لتقييم نتائج هذا القانون وتحديد السبل الكفيلة بتفعيلة وتطويره بما يحقق الأهداف المرجوة منه. ولا شك بأن عناصر هامة وأساسية من العناصر الجاذبة للاستثمار موجودة فى سورية، الا أنه بات من الضرورى فى ضوء تجربة السنوات الخمس الماضية الاسراع فى اتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة لتوفير المستلزمات الضرورية لتحسين وتطوير مناخ الاستثمار فى سورية، ويأتى فى مقدمة هذه الاجراءات تعديل القوانين والقرارات التى لا تنسجم مع قانون تشجيع الاستثمار ولا مع توجهاته وأهدافه مثل المرسوم رقم ٢٤ وقانون التجارة والضرائب وسعر صرف العملات الأجنبية وكذلك اقامة المناطق الصناعية المؤهلة لاستيعاب المشاريع الكبيرة التى استهدفها القانون رقم ١٠ وايجاد مصرف للاستثمار يلبى احتياجات المستثمرين من القروض والخدمات بمرونة وكفاءة وسرعة وتأسيس سوق للأوراق المالية تساهم فى توجيه مدخرات المواطنين نحو الاستثمار فيها من خلال شراء وتداول الأسهم والسندات.

كما انه من الضرورى تأمين الشفافية والحد من البيروقراطية فى مختلف أجهزة ودوائر الدولة المعنية بشؤون الاستثمار والعمل على تطبيق مبدأ الشباك الواحد وتطوير مكتب الاستثمار الحالى إلى هيئة عامة للاستثمار تتولى هذا الموضوع من كافة جوانبه. كما أكدت تجربة السنوات الخمس على ضرورة ايجاد مراكز متطورة للمعلومات الصناعية والتكنولوجية والخدمات الهندسية والاستشارات الاقتصادية وعلى ضرورة تطوير أجهزة الاحصاء والمعلومات فى البلد وتحسين كفاءتها ووثوقية أرقامها، كما أن الانضمام إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار mica هو إجراء ضرورى من أجل تشجيع المستثمرين الأجانب على الاستثمار فى سورية فى ضوء الضمانات التى توفرها لهم هذه المؤسسة.

(٣-٧) تطوير البناء المؤسسى :

ان التغيرات المتسارعة فى الأوضاع الاقتصادية الدولية كازدياد حدة المنافسة،

والتحولات في الأسواق، وسرعة التطور وقيام منظمة التجارة الدولية، إضافة الى التطورات الداخلية في سورية والتي تتجلى بتشجيع نمو القطاع الخاص، وتحرير التجارة والعمل على جذب الاستثمارات وحقوق المعرفة من الخارج وتطوير الصناعة المحلية وتوجيهها نحو التصدير. وزيادة فعالية القطاع العام، ان كل هذه الأمور تتطلب تغيرات في الطريقة التي يعمل بها القطاع الانتاجي وبالتالي تطوير البناء المؤسسي لهذا القطاع بالشكل الذي يجعله قادرا على التكيف مع كل التغيرات والتحديات التي سبق الاشارة اليها. ولقد ارسى المرسوم رقم ٢٠ لعام ١٩٩٤ قاعدة جيدة في هذا الاتجاه والمطلوب هو تعميق هذا الاتجاه وضبطه من خلال ما يلي :

أ- اتباع اسلوب الادارة الاقتصادية الحديثة .

ب - الفصل الواضح بين مسؤوليات ومهام الوزارة والمؤسسة والمنشأة بحيث تتولى الوزارة مسؤوليات السياسة والاستراتيجية وتتولى المؤسسات الفعاليات الداعمة مثل الاستشارات والتدريب والمعلومات التقنية والتسويقية وضبط الجودة .. وتكون المنشأة مسؤولة عن ادارة الانتاج.

جـ - اقامة تعاون سليم بين القطاع العام والخاص من خلال المشاريع المشتركة ومن خلال شبكة من المقاولات الصناعية الجزئية التي تراعي التخصص في الانتاج وتحقق التكامل والتعاون بين هذين القطاعين.

د - رفع كفاءة وقدرات الادارة العليا في الصناعة بما يؤهلها للاضطلاع بالمسؤوليات والمهام الملقاة على عاتقها في ضوء التحديات الداخلية والخارجية.

(٣-٨) مكافحة التلوث الصناعي :

تتطلب عملية الحفاظ على البيئة وسلامتها مكافحة التلوث الصناعي الناجم عن معظم الفروع الصناعية في سورية وخاصة الصناعات الكيماوية والاسمنت. وتعاني مدن عديدة في سورية من هذه الظاهرة وتزداد حدتها في محافظة دمشق وحمص وطرطوس وحلب نتيجة تواجد عدد هام من المنشآت الصناعية التي تلوث البيئة (مصافي النفط، الأسمدة، معامل الاسمنت / معامل الدباغة، ومعامل النسيج). كما تتطلب عملية حماية البيئة مراعاة التلوث وكيفية التخلص من النفايات الصناعية ومعالجة المياه عند منح الترخيص للمشاريع الجديدة، ووضع حوافز مشجعة للمنشآت الصناعية القائمة من أجل معالجة النفايات والمياه.

ملحق الجداول

جدول (رقم ١)

الاستثمارات الفعلية فى القطاعات الاقتصادية

وحسب الخطط الخمسية المتعاقبة بالاسعار الجارية

الوحدة : مليون ل.س

القطاعات	الزراعة		الصناعة		النقل والمواصلات		الخدمات		مجموع الانفاق
الخطط الخمسية	الانفاق	٪	الانفاق	٪	الانفاق	٪	الانفاق	٪	
الأولى ١٩٦٠–١٩٦٥	٦٠١	١٩	٧٠٧	٢٢.٥	٤٥٤	١٤.٥	١٣٧٨	٢٤	٣١٤٠
الثانية ١٩٦٦–١٩٧٠	٥٥٤	١٤.٢	١١٠٤	٢٨.٢	٨١٩	٢١	١٤٣٣	٣٦.٦	٣٩١٠
الثالثة ١٩٧١–١٩٧٥	١٦٥٧	١٣	٤٩٥٥	٣٨.٩	١٨٧٨	١٤.٧	٤٢٥٣	٣٣.٤	١٢٧٤٣
الرابعة ١٩٧٦–١٩٨٠	٢٩٣٤	٥.٨	٢٠١٤٧	٣٩.٩	٦٧٠٦	١٣.٣	٢٠٧٦٦	٤١.١	٥٠٥٥٣
الخامسة ١٩٨١–١٩٨٥	٨٠٠١	٩.٣	٢٠٦٠٢	٢٣.٨	١١١٤٢	١٢.٩	٤٦٧٢٢	٥٤	٨٦٤٦٧
السادسة ١٩٨٦–١٩٩٠	٢٦١٧٥	١٨.٧	٧٤٥٧٦	١٩.٧	١١٤٧٨	٨.٢	٧٤٧٤٩	٥٣.٤	١٣٩٩٧٨
السابعة ١٩٩١–١٩٩٥	٥١٢٤٨	٢٢.٧	٩١٠٢٣	٤٠.٣	٢٧٢٥٠	١٢	٥٥٦٢١	٢٥	٢٢٥١٤٢

المصدر : اليونيدو – السياسات والاستراتيجيات للقطاع الصناعى، عن هيئة تخطيط الدولة.

جدول (رقم ٢)
الناتج المحلى الاجمالى فى سورية ١٩٩٠-١٩٩٥
بملايين الليرات السورية

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	وسطى معدل النمو السنوى
الناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الجارية	٢٦٨	٣١٢	٣٧٢	٤١٤	٥٠٢	٥٥٢	٪١٥.٥
نسبة النمو	-	٪١٦.٤	٪١٩.٢	٪١١.٣	٪٢١.٣	٪١٠	
الناتج المحلى الاجمالى باسعار ١٩٨٥ الثابتة	٨٩	٩٦	١٠٦	١١٣	١٢٢	١٢٦	٪٧
نسبة النمو	-	٪٧.٩	٪١٠.٤	٪٦ر٦	٪٨	٪٣.٣	

المصدر : المجموعة الاحصائية لعام ١٩٩٦

جدول (رقم ٣)
نسبة مساهمة القطاع الخاص فى عدد من الانشطة
١٩٨٨-١٩٩٥ بالاسعار الجارية

المـــــؤشـــــــر	١٩٨٨	١٩٩٥
الاستثمارات	٪٣٩	٪٥٧
الاستيراد	٪٢٧	٪٦٥
الصادرات	٪٣٧	٪٢٨
الصادرات بدون النفط	٪٥٤	٪٧٦
الانتاج الصناعى الاجمالى *	٪٣٠	٪٣٤
الانتاج الصناعى بدون النفط *	٪٤١	٪٤٠
القيمة المضافة فى الصناعات التحويلية *	٪٢٣	٪٢٥
القيمة المضافة فى الصناعات التحويلية بدون تكرير النفط *	٪٢٧	٪٢٩

* الارقام تعود لعام ١٩٩٤

المصدر : المجموعة الاحصائية لعامى ١٩٨٩ و ١٩٩٦

جدول (رقم ٤)
انتاج الصناعات التحويلية في سورية وحصة القطاع العام فيه
بملايين الليرات السورية

البيان	١٩٩٢			١٩٩٣			١٩٩٤		
	قيمة الانتاج	% قطاع عام	حصة القطاع العام في المجموعة	قيمة الانتاج	% قطاع عام		قيمة الانتاج	% قطاع عام	
الصناعات الغذائية	٨٠٥٥٢	٢٠٣٪	٢٨٪	١٠٥٤٦٤٦	٥٥٪	٥٧٪	١٧٩٧٣٤	٥٦٪	
صناعة المشروبات والتبغ	٨٢٧٣٢	٢٠٣٥٣		١١٢٧١٠٥	٦٢٪				
صناعة المنسوجات	٨٠٥٥٢	٦٢٪		١٣٥٢١٥	٣٤٪				
صناعة الملابس والجلود	٨٪	٢٠٧٪		١٣٥٢١٥	٣٤٪				
صناعة الخشب والمفروشات	٨٪	٢٠٧٪		١٣٥٢١٥	٣٤٪				
صناعة الورق والطباعة	٨٪	٢٠٧٪		١٣٥٢١٥	٣٤٪				
صناعة الكيماويات والمطاط	٨٪	٢٠٧٪		١٣٥٢١٥	٣٤٪				
صناعة المعادن اللافلزية	٨٪	٢٠٧٪		١٣٥٢١٥	٣٤٪				
صناعة المعادن الفلزية	٨٪	٢٠٧٪		١٣٥٢١٥	٣٤٪				
الصناعات الهندسية	٨٪	٢٠٧٪		١٣٥٢١٥	٣٤٪				
الصناعات الكيماوية	٨٪	٢٠٧٪		١٣٥٢١٥	٣٤٪				
الصناعات المتنوعة	٨٪	٢٠٧٪		١٣٥٢١٥	٣٤٪				
مجموع الصناعات التحويلية	٨٧٢٧٢	٢٠٣٥٣		١١٢٧١٠٥	٦٢٪				
الانشطة الاخرى	٨٠٥٥٢	٦٢٪		١٣٥٢١٥	٣٤٪				
المجموع	٨٧٢٧٢	٢٠٣٥٣		١١٢٧١٠٥	٦٢٪				

المصدر : المجموعة الاحصائية لعام ١٩٩٤

(٥ وقم) ياهلا ةعانصلا تيقلاا ةعانصلا تيليهمتا تادلنصلا ةيلمعلا ةيبسنلا ٨٨٩١-٣٩٩١

بشعمها	٨٨٩١			١٩٩٠			١٩٩١			١٩٩٢		
		قيمة الانتاج	% قطاع عام		قيمة الانتاج	% قطاع عام		قيمة الانتاج	% قطاع عام		قيمة الانتاج	% قطاع عام
رهالمجا و لتنا	٥٧٣/٢٦	٣/٨٣٢٦	٢٠٣٢٥	٣٢١٠٠	٢٠٣٦٤	٦٨٧٠٠	٥/٢٥٦/	١٠٠٦٦٤	٥٩٪	٥٥٨٢٢٣	٣٤٠٢٠٧	٥٧٣/٥٨
رالمجا و لتنا	٨٨٣/٨											
قيليهمتا تادلنصلا												
قيبسنا	٥٠٢٢٪	٨٢٦٨٢٤	٢٠٢٢٪									
رهصما و تلتا	٢٢٨٨٠٢											
رعسر رالمجا												
رهسما												
قفلضما قمياقا	٨٢٧٣٢	٠٢٠٥٨٣										
قيليهمتا تادلنصلا												
قيبسنا	٨٪											

المصدر : المجموعة الاحصائية لعام ١٩٩٤

جدول (رقم ٥)
الانتاج والقيمة المضافة للصناعات التحويلية ١٩٨٩-١٩٩٤
بالاسعار الجارية

المؤشر	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
الانتاج الاجمالى	٣٦١٤٧٥	٤٦٤٩١٤	٥٢٦٤٠٢	٦٢٩٥٥٠	٧٠٦٠٢٧	٨٥١٦٧٥
الانتاج الاجمالى للصناعات التحويلية	٨١٤٨٩	١٠٠٦٦٤	١٠٧٨٣١	١٣٥٢١٥	١٥٤٦٤٦	١٧٩٧٣٤
النسبة	٪٢٢,٥	٪٢١,٦	٪٢٠,٤	٪٢١,٤	٪٢١,٩	٪٢١,١
الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق	٢٠٨٨٩٢	٢٦٨٣٢٨	٥١١٥٦٤	٣٧١٦٣٠	٤١٣٧٥٥	٥٠٢٤٣٥
القيمة المضافة للصناعات التحويلية	١٦٧٢٨	١٩٥٦٠	٢١٣٤٥	٢٥٥٠٨	٢٩٩٩١	٣٧٢٣٨
النسبة	٪٨	٪٧,٣	٪٤,٢	٪٦,٩	٪٧,٢	٪٧,٤

المصدر : مجموع من المجموعة الاحصائية لعام ١٩٩٦

جدول (رقم ٦)

نسبة مساهمة القطاع الخاص فى عدد من الانشطة

١٩٨٩-١٩٩٤ بالاسعار الجارية

الانشطة الصناعية	١٩٨٩		١٩٩٤	
	القيمة المضافة	٪	القيمة المضافة	٪
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٤٧٩٠	٢٨,٦	٧٤٦٥	٢٠
الغزل والنسيج والحلج والجلود	٤٧٩٧	٢٨,٦	٨٣٤٥	٢٢,٤
الخشب والموبيليا والاثاث	٩٠٢	٥,٤	٩٧٦	٢,٦
الورق ومنتجاته والطباعة	٢١٣	١,٣	٤٨٣	١,٣
الصناعات الكيماوية ومنتجاتها وتكرير البترول	٢٦٩٩	١٦	٨٠٥٥	٢١,٦
المنتجات غير المعدنية	١٤٢٦	٨,٥	٤٣٧٠	١١,٧
الصناعات المعدنية الاساسية	١٢٩	١	٢٦٢	١
المنتجات المعدنية المصنعة	١٧٢٩	١٠,٣	٧١٤٤	١٩,٢
صناعات متنوعة أخرى	٤٣	–	١٣٨	–
مجموع الصناعات التحويلية	١٦٧٢٦	١٠٠	٣٧٢٣٨	١٠٠

المصدر : المجموعة الاحصائية لعامى ٩٤ و٩٦

جدول (رقم ٧)

مساهمة القطاع الخاص فى القيمة المضافة للصناعات التحويلية

النشـــاط	١٩٨٩	١٩٩٤
الغزل والنسيج	٤٨٪	٥١٪
المواد الغذائية	٤٥٪	٣٥٪
الصناعات الكيماوية	١٨٪	١٦٪
الصناعات المعدنية المصنعة	٨١٪	٧٤٪
المنتجات غير المعدنية	٤٣٪	٦١٪

المصدر : محسوب من المجموعة الاحصائية للأعوام ١٩٩٤-١٩٩٥

جدول (رقم ٨)

وسطي القيمة المضافة للعامل وللأجر في القطاع العام الصناعي

حسب الانشطة الصناعية (ق.م = القيمة المضافة ١٠٠٠ ل.س. ق.م للأجر ل.س)

	١٩٨٩		١٩٩٤	
	ق.م للعامل	ق.م للأجر	ق.م العامل	ق.م للأجر
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٨١	٢٠٢	١٤٨	٢٠٢
الغزل والنسيج والحلج والجلود	٧٠	٢٠٥	١٢٦	٢٠٧
الخشب والموبيليا والاثاث	٢١	٢٠٦	٦٠	٢٠٤
الورق ومنتجاته والطباعة	١٦	٢٠٢	٧٦	٢٠٤
الصناعات الكيماوية ومنتجاتها وتكرير البترول	١٦٧	٣	٤٩٣	٤
المنتجات غير المعدنية	٦٣	١	١٣٤	٢
الصناعات المعدنية الاساسية	٦١	٢٠٠	٥	٢
المنتجات المعدنية المصنعة	١١٧	١.٥	٣١٣	٤
المجموع	٨٣	١٠٠	١٩٤	٢

المصدر : مستخرج من المجموعة الاحصائية للاعوام ١٩٨٩ و ١٩٩٤

جدول (رقم ٩)

الصادرات والمستوردات السورية للاعوام ١٩٨٩ - ١٩٩٥

بملايين الليرات السورية - وبالاسعار الجارية

البيان	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
الاستيراد	٢٢٥٤٤	٢٦٩٣٦	٣١٠٦٦	٣٩١٧٨	٤٦٤٦٩		
التصدير	٣٢٧٤٠	٤٨٢٨٢	٣٨٥٠٤	٣٤٧٢٠	٣٥٣١٨		
الفائض أو العجز	+ ١٠٢٩٦	+ ٢٠٣٤٦	+ ٧٤٣٨	- ٤٤٥٨			

المصدر : مجموع من المجموعة الاحصائية لعام ١٩٩٦

جدول (رقم١٠)

تطور التجارة البينية بين سورية والبلدان العربية

القيمة : مليون ل.س

البيـــــان	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
الاستيراد	٧٥٢٨٤	٦٠٦٧٦	٦٩٥٧٠	٧٣٨٩٨	٨١٧٨٧	١٠١١٩٢	٩٧٤١٩
التصدير	٦٩٦١	١٠٥١٤	١٠٤١٢	١٠٨٤١	١١٢٢٠	١٤٢٦٥	١٤٥٦٦
الفائض أو العجز	٪١٢	٪١٧	٪١٥	٪١٥	٪١٤	٪١٤	٪١٥

المصدر : مستخرج من المجموعة الاحصائية لعام ١٩٩٥ – ١٩٩٦

جدول (رقم ١١)

صادرات وواردات الصناعات التحويلية خلال الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٥

الوحدة : مليون ل.س

البيـــــان	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
صادرات الصناعات التحويلية	٢١١٩٢	٢٥٦٧٤	١٧٥٤٠	٩٤١٩	٧٦٩٥	١٢٢٧٩	١٢٩٣٧
مجموع الصادرات	٣٣٧٤٠	٤٧٢٨٢	٣٨٥٠٤	٣٤٧٢٠	٣٥٣١٨	٣٩٨١٨	٤٤٥٦٢
النسبة	٪٦٣	٪٥٤	٪٤٦	٪٢٧	٢٢٥	٪٣١	٪٢٩
واردات الصناعات التحويلية	١٩٧١٣	٢٣١٥٢	٢٧٧٨٤	٣٦٥٣١	٤٢٧٠١	٥٥٣٧٨	٤٨٥٦٩
مجموع الواردات	٢٣٥٤٤	٢٦٩٣٦	٣١٠٦٦	٣٩١٧٨	٤٦٤٦٩	٦١٣٧٤	٥٢٨٥٦
النسبة	٪٨٤	٪٨٦	٪٨٩	٪٩٣	٪٩٢	٪٩٠	٪٩٢
نسبة الصادرات التحويلية الى الواردات التحويلية	٪١٠٨	٪١٠٩	٪٦٣	٪٢٦	٪١٨	٪٢٢	٪٢٧

المصدر : مجمع من المجموعات الاحصائية للأعوام المذكورة.

جدول (رقم ١٢)
أهم الصادرات الصناعية السورية

الوحدة : مليون ل.س

المـــادة	١٩٩٥	٪
الصناعات الغذائية	١٥٨٨	٪١٢
المنسوجات	٤٥٧٣	٪٣٥
الألبسة	١٠٢٩	٪٨
الجلود ومصنوعاتها	٨٥٧	٪٧
المشتقات النفطية	٣٠٨٧	٪٢٤
الصناعات الاخرى	١٨٠٣	٪١٤
الممجموع	١٢٩٣٧	٪١٠٠

المصدر : احصائيات التجارة الخارجية عام ١٩٩٥

جدول (رقم ١٣)
أهم المستوردات الصناعية فى سورية

الوحدة : مليون ل.س

المـــادة	١٩٩٥	٪
آلات ومعدات	٥٨٥٢	١٢
وسائل نقل وأجزائها	٦٢٩٧	١٣
الحديد والصلب	٦٩٦١	١٤
المواد الكيماوية ومنتجاتها	٦٣٦٢	١٣
المنتجات الغذائية	٥٨٩٤	١٢
الصناعات الأخرى	١٧٢٠٣	٣٦
المجموع	٤٨٥٦٩	١٠٠

المصدر : احصائيات التجارة الخارجية عام ١٩٩٥

جدول (رقم ١٤)
مساهمة القطاع الخاص فى التجارة الخارجية للصناعات التحويلية

الوحدة : مليون ل.س

المادة	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
اجمالى صادرات الصناعات التحويلية	٧٦٩٥	١٢٢٧٩	١٢٩٣٧
صادرات المشتقات النفطية	٢٥٤	٢١٦٢	٣٨٧
الصادرات الصناعية بدون المشتقات النفطية	٧٤٤١	١٠١١٧	١٢٥٥٠
صادرات القطاع الخاص من الصناعات التحويلية	٤٥٩٥	٩١٨٤	٩١٨٤
النسبة الى اجمالى الصادرات التحويلية	٪٦٠	٪٧٥	٪٧١
النسبة الى اجمالى الصادرات بدون النفط	٪٨٩	٪٩١	٪٩٣
اجمالى الواردات من الصناعات التحويلية	٤٢٧٠١	٥٥٣٦٨	٤٨٥٦٩
واردات القطاع الخاص من الصناعات التحويلية	٢٥٦٥١	٣٢٨١٥	٣٠٨٣٦
النسبة	٪٦٠	٪٥٩	٪٦٣

المصدر : مستخرج من المجموعة الاحصائية للأعوام ١٩٩٤-١٩٩٦

جدول (رقم ١٥)
متابعة تنفيذ خطة صادرات المؤسسات الصناعية

الوحدة : مليون ل.س

المؤسسة	١٩٩٤			١٩٩٥			١٩٩٦		
	مخطط	منفذ*	٪	مخطط	منفذ**	٪	مخطط	منفذ***	٪
م.ع نسيجية	٤٣١٣٦	٢٦٢٠١	٪٧١	٣٣١٧٦	٢٨٨٢٠	٪٨٧	٣٦٦٩٩	٢٧٣٩٧	٪٧٥
م.ع كيميائية	٣٧٦٤	٢٠٦٨	٪٥٥	٦١٣٨	٢٧٩٩	٪٤٦	١٢٠٦٧	١٧٣	٪١
م.ع غذائية	١٤٦٥٣	٦١٨١	٪٤٢	٨٤١٣	٩١٠٨	٪١٠٨	٨٤٢٠	٨٨٩٣	٪١٠٦
م.ع هندسية	٢١٢٠٦	١٨٣٣٠	٪٨٦	١٩٧٣٢	١٦٣٠٥	٪٨٣	٢١٥٦٣	٢٥٤٥٣	٪١١٨
م.ع السكر	١٤٨٠	١٩٥٣	٪١٣٠٢	٣٤٢٥	٤٢٠٩	٪١٢٣	٢٨٤٧	٣٢٠٥	٪١١٣
م.ع الاسمنت	١٨٥٠	٥٦٢٤	٪٣٠٤	٢٣١٣	٤١٠١	٪١٧٧	٢٥٠٠	٣٥٤٤	٪١٤٣
المجموع	٨٦٠٨٩	٦٠٣٥٧	٪٧٠	٧٣١٩٧	٦٥٣٤٢	٪٨٩	٨٤٠٩٦	٦٨٦٦٥	٪٨٢

المصدر : تقارير تتبع تنفيذ خطط المؤسسات الصناعية للأعوام المذكورة.

* منها ٤١٥٦٦ ألف دولار بيع داخلى بالدولار اى نحو ٦٩٪ من إجمالى الصادرات
* منها ٢٨٣٨١ ألف دولار بيع داخلى بالدولار اى نحو ٤٣٪ من إجمالى الصادرات
* منها ٤٨١٥١ ألف دولار بيع داخلى بالدولار اى نحو ٧٠٪ من إجمالى الصادرات

الهوامش والمراجع

1- UNIDO _ COUNTRY STRATEGY P.4.

(٢) مكتب الاستثمار ، مرجع سابق ، ص ٧.
(٣) اليونيدو : إستراتيجية الدعم القطرية ص ٣.
(٤) المرجع السابق .
(٥) تقارير المؤسسات الصناعية عن متابعة تنفيذ الخطط للفترة ١٩٩١ - ١٩٩٥.
(٦) اليونيدو - السياسات والاستراتيجيات للقطاع الصناعى - ص ١٦ .
(٧) اليونيدو - استراتيجية الدعم القطرية ص ٤٠.
(٨) صندوق النقد العربى وآخرون - التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٩٦ ص ١٣٠.